الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية
الوزير

التاريخ: 2014/9/12

صندوق الائتمان يطلق مشروعه لدعم المجتمعات المضيفة للنازحين السوريين

خليل: ما هو مقدم أقل من المطلوب

أطلق صندوق الإئتمان المتعدد الأطراف الذي يديره البنك الدولي بمساهمة عدد من الدول المانحة اليوم من وزارة المالية، أول مشروع له والذي يرمي إلى دعم المجتمعات اللبنانية المضيفة للنازحين السوريين، وذلك من خلال التوقيع على هبة بقيمة 10 مليون دولار أميركي مخصصة للبلديات الأكثر تأثراً بأزمة النازحين الذي ناهزعددهم الـ 1.5 مليون سوري، أي ما يوازي تقريباً ربع عدد سكان لبنان.

وقد وقع كل من وزير المالية علي حسن خليل، ورئيس مجلس الإنماء والإعمار نبيل الجسر، ومدير إدارة الشرق الأوسط في البنك الدولي فريد بلحاج، على اتفاقية الهبة ووثيقة تنفيذ المشروع خلال حفل أقيم اليوم الجمعة (12 أيلول) في وزارة المالية بحضور ممثلين عن الأمم المتحدة ودبلوماسيين من الدول المانحة التي تساهم في تمويل صندوق الإئتمان المتعدد الأطراف، وهي النارويج وفنلندا وفرنسا.

كما وقع بلحاج اتفاقية إدارية مع السفير الفرنسي باتريس باولي، حيث سوف يتم بموجبها تحويل 10 مليون دولار أميركي إلى الصندوق الإئتماني الذي خصص لدعم لبنان في مواجهة تداعيات الأزمة السورية، والذي بلغ مجموع المساهمات المالية فيه حتى اليوم 30 مليون دولار أميركي، حيث بادرت النارويج بتقديم أول مساهمة، تبعتها كل من فنلندا وفرنسا.

ووفقاً لتقديرات البنك الدولي، يحتاج لبنان إلى حوالي 1.6 مليار دولار أميركي لمواجهة الأزمة والحفاظ على الحد الأدنى من الخدمات الأساسية للمواطنين والضيوف النازحين.

الوزير خليل:

وزير المالية علي حسن خليل الذي أكّد التزام لبنان بتحمل مسؤولياته في رعاية النزوح السوري،

وزارة المالية – بناية وزارة المالية – رياض الصلح – بيروت – لبنان.
هاتف: 01-642720 – فاكس: 01-642762 – البريد الإلكتروني minister@finance.gov.lb

اعتبر أن ما هو مقدم أقل من المطلوب من احتياجات للبنان، لكن أمل أن تكون خطوة اليوم فاتحة للدول الأوروبية والعالم الذين ما زالوا يطرحون علامات استفهام لأن يعيدوا النظر ويبادروا الى الدفع باتجاه عملية الدعم القائمة.

وقال:

"يشرفنا اليوم ان نجتمع في لقاء هو باكورة الصندوق الائتماني لمساعدة لبنان بإشراف ورعاية البنك الدولي والذي نكرس فيه الارادة الدولية الجامعة التي تشكلت خلال الفترة الماضية لدعم لبنان.

ويسعدني أن نعلن ايضاً في هذا الصدد انجاز كل الاجراءات الادارية لإطلاق هذا الصندوق وآليته بعد موافقة مجلس الوزراء مؤخراً عليها والتي تجعل من هذا الصندوق واقعاً قانونياً قائماً يتكامل مع الادارات الرسمية الاخرى بالطريقة التي تؤمن ايصال المساعدات الى لبنان وللنازحين السوريين فيه بأكمل درجة من الكفاءة في الادارة والشفافية من خلال التعاون مع البنك الدولي."

أضاف: "وكلنا يعلم أن هذا الاجراء قد تعرض للتشكيك والقلق على مصيره من خلال الفترة الماضية نتيجة التردد ، وبصراحة من قبل الكثير من الدول في تحمل مسؤولياتها على هذا الصعيد، لكن ببعض من الاصرار والمتابعة والشعور الذي ظهر من خلال مشاركة رئيس البنك الدولي وزيارته الى لبنان حيث عبّر بوضوح عن التضامن مع لبنان وتفهمه حجم الضغط الناتج عن وجود اكثر من مليون ونصف المليون سوري على الاراضي اللبناني بما يوازي عدد سكان المكسيك في الولايات المتحدة الاميركية وانتقالهم في اقل من سنة ونصف السنة الى أميركا. وعرضه لمثل هذه المقارنة ليقول ان حجم التحدي أمام لبنان هو كبير جداً على بلد صغير وضعيف بإمكانياته وبناه التحتية لاستقبال هذا الكم الهائل والكبير من النازحين.

ورأى أنه" وانطلاقاً من الظروف التي نعيشها واستناداً الى الدراسة التي كانت اعدت مع البنك الدولي وبعض منظمات الامم المتحدة حول الآثار المباشرة وغير المباشرة على الاقتصاد والبنى التحتية والمالية في لبنان والتي حددت يومها في العام 2013 حوالي 7.5 مليار دولار أميركي كتأثير على مدى السنوات المقبلة، وانطلاقاً من هذا التقدير وبعد دراسة البنك الدولي الذي يحدد الحاجة الى ما يقارب المليار ونصف المليار دولار أميركي للانطلاق في معالجة تداعيات الازمة السورية والنازحين السوريين من هنا نفتح هذا الاكتتاب اليوم في الصندوق من خلال تمويل مجموعة من المشاريع للبلديات الاكثر تأثراً بالنزوح السوري ، وهي مساعدة تأتي من فرنسا الدولة الصديقة للبنان التي ساهمت في خلال الفترات الماضية بدعم لبنان على المستوى السياسي والاقتصادي والمالي، وهي مساعدة تضاف الى مساعدة فلندا والنروج اللذين ساهما قبل الدول الأوروبية في هذا الصندوق واعطوا ثقتهم بهذا الاجراء."

وشدد : "نحن نعلم ان هذا هو أقل مما هو مطلوب من احتياجات للبنان، سواء على صعيد البنى التحتية او على صعيد معالجة الآثار الناتجة عن النزوح السوري ، لكن نأمل أن يكون فاتحة للدول الأوروبية والعالم ولأن تعيد النظر بعض الدول التي لم تشارك ومازالت تطرح علامات استفهام حول الجدوى من هذا الصندوق، للدفع باتجاه تفعيل عملية الدعم القائمة."

وتابع: " نحن على مستوى الحكومة اللبنانية ووزارة المالية اللبنانية ندعم هذا الاجراء وندفع باتجاه تسهيل كل ما يجب لإنجاح هذه التجربة، وندعم كل الخطوات التي تدفع باتجاه جعل هذه المناسبة فرصة لتعزيز عناصر الدعم على أكثر من مستوى. واننا نحتاج الى هذا الدعم ونعرف أن لبنان في المواجهة اليوم التي يخوضها نتيجة الأزمة في المنطقة، أزمة سوريا والنزوح السوري وتداعياته يحتاج الى الكثير من الدعم ، وهناك آثار تتجاوز النتائج المباشرة وهي آثار لها طابع اجتماعي وأمني وعسكري في بعض الاحيان، ولها ما يتعلق في التركيبة والبنية الاجتماعية والسياسية في البلد التي تحتاج الى الكثير من العناية والدراية. "

وقال : " وفي هذه المناسبة وبحضور سفير فرنسا وممثل البنك الدولي وكل الجهات المعنية يهمنا أن نؤكد على التزام لبنان بتحميل مسؤولياته في رعاية هذا النزوح السوري إنطلاقاً من كل الاعتبارات التي تفرض عليه كبلد في المنطقة وكجزء من المنظومة الدولية، لكن نرفع هذا العبء ، وان هناك حاجة أكيدة لالتفاف دولي أكبر لتأمين الامكانيات نتيجة الوضع المالي لبلدنا وامكانياتنا الاقتصادية المحدودة.

ونؤكد ايضاً الى الحاجة الى دعم قواتنا العسكرية والامنية وعلى راسها الجيش اللبناني لأنه لا يمكن أن نوفر أي مناخ جيد لمعالجة هذه المسألة وتحقيق الاستقرار العسكري والامني الذي يبقى الاساس في ضمان انتظام الاستقرار في لبنان."

وقال: "من هنا كانت حملتنا لدعم لبنان ودعم جيشه على كل المستويات. ونتطلع بكثير من الامل الى اجتماع الشهر المقبل الذي دعا اليه امين عام الامم المتحدة بان كي مون لمساعدة لبنان من خلال مجموعة الدعم للبنان، كما نتطلع الى ترجمة ما تم التوافق عليه في الاجتماع الاخير في باريس وما يرتقب أن يعقد ايضاً في المانيا خلال الاسابيع المقبلة حول دعم.

ورأى أن مثل هذه الاجراءات تعطي بعض من الاطمئنان والامل اننا على الطريق الصحيح."

وختم: "اليوم التزام لبنان واضح في مواجهة الارهاب والمجموعات التكفيرية واثرها على حياة ومستقبل واستقرار لبنان والنازحين في لبنان وهذا الالتزام يرتب علينا ايضاً اعباء استثنائية وكبيرة على صعيد مؤسساتنا العسكرية والامنية.

السفير الفرنسي باتريس باولي قال بدوره:

"في تموز / يوليو 2013، دعا رئيس الوزراء اللبناني إلى إرساء آلية مالية لتقديم المساعدة الدولية إلى لبنان، دعماً لهذا البلد الذي تأثّر أشّد تأثر بتداعيات الأزمة السورية. وبعد شهرين، في نيويورك، وعلى هامش انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، قام أعضاء المجموعة الدولية لدعم لبنان بتشجيع البنك الدولي على خلق آلية كهذه.

وبموازاة ذلك، اعتمدت السلطات اللبنانية خريطة طريق في هذا السياق. وخلال اجتماع المجموعة المنظّم في باريس في 5 آذار /مارس، أعلن رئيس الجمهورية فرانسوا هولاند قرار فرنسا الإسهام في هذا الصندوق، كما كانت قد فعلت كل من النرويج وفنلندا.

واليوم، أصبح هناك برنامج أول من نوعه سيسمح للبلديات اللبنانية بتمويل برامج بناء البنى التحتية وإعادة تأهيلها. وهو جاهز للتطبيق، ويندرج ضمن إطار الأولويات المحددة في خريطة الطريق. يُسعدني أن أرى ما تمّ تحقيقه حتى الآن، ولي شرف التواجد بينكم اليوم للتوقيع على اتفاق مشاركة فرنسا في الصندوق المتعدّد المانحين للبنك الدولي. وعبر الإسهام في الصندوق، تأمل فرنسا إظهار التزامها الثابت بدعم لبنان والمساهمة في تحسين صمود البلد.

وقد ساهمت فرنسا بمبلغ 7 ملايين يورو في الصندوق إدراكاً منها لخطورة الوضع. كما أن بلدنا سيستمر كذلك في تعبئة شركائه والأسرة الدولية عبر المساهمة بشكل فاعل في مجموعة الدعم الدولية في لقائها المقبل الذي سينعقد في نيويورك في 26 أيلول/ سبتمبر، على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة".

وختم: "لا تنفّك تداعيات الأزمة السورية على الصعيد الإنساني تتفاقم في سوريا كما في البلدان المجاورة. فتدفّق أكثر من مليون و200 لاجئ سوري، أي ما يعادل اليوم ربع سكان لبنان، هو أمر غير مسبوق وسيدوم على ما يبدو. في هذا الإطار أشير إلى أن الحفل الذي يجمعنا اليوم يجب أن يشكّل لنا جميعاً حافزاً على متابعة جهودنا. ويجب إتمام هذا العمل بالتعاون الوثيق مع شركائنا ومنظمة الأمم المتحدة والممّولين الدوليين. وأنا على قناعة أن جهودنا ستؤتي ثمارها وآمل أن نجتمع قريباً للاحتفال بمشاركة مساهمين آخرين في جهودنا خدمة للبنان".

مدير الشرق الأوسط في البنك الدولي فريد بلحاج أوضح أنّ :

"المطلوب من المجتمع الدولي العمل جدياً لإنقاذ لبنان، هذا البلد الذي يواجه أزمة وجودية على أرضه، فمن غير المقبول أن يواجه وحده أزمة بهذا الحجم لم يصنعها ولا يستطيع السيطرة عليها"، , وقال :"لكننا ما زلنا متفائلين بأن المجتمع الدولي سوف يضاعف دعمه للبنان حيث تواجه قطاعاته

الاقتصادية والاجتماعية والأمنية صعوبات في التصدي لتداعيات اللأزمة السورية التي ترمي بثقلها على شعبه".

ورأى أن "تلك الآلية تطمئن المانحين وتضمن تمويل المشاريع بشكل فعّال وبالشفافية المطلوبة. كما سوف نسعى إلى الحصول على المزيد من المساهمات المالية خلال اجتماع المجموعة الدولية لدعم لبنان المعزم عقده في نيو يورك في أواخر الشهر الجاري".

وقال: " اليوم نرحبُ بهذه الفرصة التي تسمح لنا بالتوقيع على اتفاقية تمويل مشروع طارىء لدعم البلديات الاكثر تأثراً بتداعيات الأزمة السورية وتدفق اللاجئين الى لبنان.
ولفت إلى ان هذا المشروع هو الأول من سلسلة مشاريع نريدها ان تعبر عن دعم المجتمع الدولي للبنان، لشعبه ولحكومته.
وأوضح "لقد أتممنا منذ اشهر دراسة عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأزمة السورية على لبنان، وقد بينت هذه الدراسة مدى الضرر المباشر وغير المباشر الذي قُدر بمئات ملايين الدولارات. فمُساهمتنا اليوم، من خلال الصندوق الائتماني المتعدد الأطراف الذي يديره البنك الدولي ، هي مساهمة اولى، واريد هنا ان اشكر النروج ، وفنلندا وفرنسا على مساهمتهم الكريمة، وندعو كافة شركاء لبنان في التنمية للمشاركة في هذا الجهد لدعم ومساعدة لبنان في هذا ال ظرف الدقيق".
مشيراً "سوف نلتقي بعد ايام في نيويورك، ضمن اطار المجموعة الدولية لدعم لبنان التي أنشأها امين عام الامم المتحدة ، فلعلها فرصة اخرى للإعراب عن وللالتزام بمساندة لبنان على المستوى السياسي، والامني، والاقتصادي".
وأمل أخيراً ان يتغلب لبنان على هذه الصعوبات ليبلغ قدراته التنموية."

<u>رئيس مجلس الانماء والاعمار نبيل الجسر:</u>

الجسر اعتبر أن ما قام به البنك الدولي فرصة ضرورية منوهاً بمراحل اعداد التقرير وتقيم الاثر الاقتصادي للأزمة السورية، مشيراً الى أن ذلك اوجد خارطة طريق للتدخلات الاولية للمساعدة على تحقيق الاستقرار في لبنان.
كما نوه بالمساهمة في انشاء صندوق التنمية الائتماني لمساعدة لبنان الذي يشكل بداية مشكورة للجهد الذي بذل لدعم خدمات طائلة لـ احد عشر اتحاد بلدية على المناطق المستضيفة للنازحين السوريين.
وكشف أن مجلس الانماء والاعمار يسعى للحصول على أموال اضافية لتكملة الاشغال التي بدأها مشيراً الى وجود مشاريع على طاولة مجلس الوزراء للبت بها وهي مقدمة من الكويت والصندوق العربي والاتحاد الاوروبي.

يستهدف المشروع الأول الذي يموله الصندوق الإئتماني البلديات الأكثر تأثراً بالأزمة، وذلك عبر الإسهام في المحافظة على الخدمات الأساسية، وتقديم خدمات البنى التحتية اللازمة، وتعزيز التماسك الاجتماعي. كما يهدف المشروع إلى مساعدة المجتمعات اللبنانية المضيفة على تدارك الأولويات الملحّة في مجال تقديم الخدمات الأساسية كالمياه، والصرف الصحي، والطرقات، والنشاطات الاجتماعية، وذلك من خلال دعم المناطق التي تتحمل العبء الأكبر من تداعيات الأزمة السورية.

وبناء على طلب من الحكومة اللبنانية، يقوم البنك الدولي بإدارة الصندوق وفقاً لإجراءاته الإئتمانية وسياساته المتعلقة بالحوكمة ومكافحة الفساد. وتقوم الهيئة التوجيهية بالإشراف على نشاطات الصندوق، وتصميم الاستراتيجية الشاملة وتحديد المشاريع التي سوف يمولها الصندوق الإئتماني. تضم الهيئة التوجيهية ممثلين عن الحكومة اللبنانية، والبنك الدولي، والأمم المتحدة، والدول المانحة المساهمة.
إن الجهود الدولية لدعم لبنان ترتكز على تقييم أعده البنك الدولي العام الماضي حول تداعيات الأزمة السورية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان. وقد أدّى التقرير المذكور إلى إنشاء المجموعة الدولية لدعم لبنان في نيو يورك السنة الماضية. وتضمن التقرير أرقام مقلقة، بما في ذلك تقدير الأضرار المباشرة والغير مباشرة على الاقتصاد اللبناني بما يقارب الـ 7.5 مليار دولار أميركي.

المكتب الإعلامي